بشريكه دفعا لمخالفة معاملة العامل في بعض السنة فالفرق بين الغرم بغير امر القاضي لا يكون متبرعا ويرجع به في الثمن والفرق في غيبة العامل كان متبرعا الا ان يكون بامر القاضي والاصل في هذا الفرع ان كل من اجبر على الفعل مع صاحبه فاذا فعل احدهما فهو متطوع وكل من لا يجبر فليس بمتطوع وعلى هذا سفينة بين رجلين كرها احدهما فهو متطوع وكذا السفينة الذي يخوف فيها الغرق او قاتم غرب منه شيء فعمل او عبد بين رجلين مبق فعذر احدهما لا من يجبر شريكه على فعل هذه الاشياء واما الذي عرضت فوق بيت رجل اذا انهدم لا يجبر صاحب البيت على البناء فاذا بنى صاحب الغرفة السفل لم يكن متطوعا وفي المنية جدار بين كرمين رجلين انهدم فاستعدى احدهما الى السلطان فامر صاحبه البناء فامر السلطان البناء برضاء المستعدي ان يبني الجدار على ان يأخذ الآجر منها فبنى يأخذ الآجر من صاحبي الكرمين وذكر فيه وذكر فيه ايضا لو هدم شريكي حائط انهدم ان يشهد ثم البناء ان شاء قام ارض الحائط بنصفين ولو بنى احدهما بيوتا ان يرجع على شريكه لانه ليس له ان يأخذه بالبناء فكان متطوعا اذا لم يكن عليه حمولة اما اذا كان لهما عليه حمولة فانهدم فبناه احدهما وابى الآخر ولم يكن الباني متطوعا وهو حمولته ويرفع الذي لم يبن عن ومنع الحمولة على يأخذ نصف ما انفق وهو قول اصحابنا قال ابو بكر نحو ان كان الحائط عريضا بحيث لو قسمت ارضه يصيب كل دار ما يبقى عليه بناؤه هكذا فهو متطوع في بنائه وان كانت بحال لو قسمت ارضه لا يصيب كل دار ما يبقى عليه بناء هكذا لا يكون متطوعا وله ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق ان اراد ان يضع عليه هذا وعن هذا انه يرجع في الحالين لان له ان الوضع على قبع الجدار في الحالين قال ابو الليث انما يرجع اذا بنى بامر القاضي اما بغير امر فلا يرجع بشيء بمنزلة الحلو والسفل اذا انهدما فبناه صاحب الحلو بغير امر صاحب السفل والقاضي فهو متطوع قال هو في الارض والكرم بين حاضر وغائب او بالغ وبتيم يرفع الامر الى القاضي وليرفع في الارض ليزرع حصته منه يطيب له ذلك وفي الكرم يقوم عليه واذا ادرك الثمرة يبيعها

بيعها ويأخذ حصته ويوقف حصة الغائب ليتصدق بذلك في حالة الدفع فاذا قدم الغائب فان شاء ضمنه وان شاء اجازه وان لم يقدم الغائب فنصيبه كالملتقط ولو اراد رب الجراج كان متطوعا ولو غاب احد شريكي الارباع الحاضر ان يكري بقدر حصته لكن كاخادم بين اثنين غاب احدهما للحاضر ان يستخدمه بحصته وفي الدابة لا يركبها للتفاوت في الركوب وفي عبد الخادم بغير اذن شريكه قالت في خدمته لا يضمن وفي نوادر هشام يضمن ولو بنى احد الشريكين في الارض بغير اذن الشريك الارض فللشريك ان ينتقض البناء لانه لم ينتفع في نصيب نفسه والتغيير غير ممكن وكذا الغرس ولو زرعا بالبقرة على ان يكون عند كل واحد قسمة عن يوما يجب لبقرة فهذه مهايأة باطلة ولكل فضل الذي بذره احدهما ان حيلة في حل الآن يستدعي صاحب الفضل ثم يجعل ماصنع في حل الاولى هبة المشاع فلم يجوزوا الثانية هبة الدين يجوز كذا في الكراهية لا بأس بالصلوة هذا اذا لم يكن بقربه اكرم ان يكون قبالة المسجد الى متوضأ دخول المسجد منتظرا مكروه قال الفقيه في فاطح نضب كره في مسجد بيت المقدس الا ان يكون معدا لذلك في قرب الباب لان في الحديث ان بدخل المسجد في اصح القولين ولو صلى في الدار المغصوبة قيل لا يجزيه لان التبع لا يكون فرضا لا يكون مع الكراهية وقيل اذا وصلت في غير الارض المغصوبة فانها في الارض المغصوبة لا تنفع وقيل لا يكره الصلوة بلا اذنه اذا كان زرع او كراب الا اذا علم عدم تألمه اذا راى ولو صلى في سجد اعلى الناس وتحته ارض لرجل يرضى ارضه بالقيمة يكره لهما يكره النوم والاكل في المسجد لغير المعتكف واذا اراد ذلك ينبغي ان يتوضأ الا هنا كذا في فيد فخار فيذكر الفقيه بقدر ما توضأ او يصلي ثم يفعل ما شاء يكره الصلوة مع الحرقة التي يسجد بها العرس ويرفع بها الخاطر لا لانها نجس بل لان المصلي معظم والصلوة عليها لا يعظم لها يكره اعطاء سوال المسجد لكنه يتصدق قبل الاخراج او بعد الخروج وفي كل الاحوال يكره سوال في المسجد فقد جاء في الاثر بنار في يوم القيمة لمن فضح الناس فيتوسوال المسجد وان كان لا يخطو الناس ولا يأتي بين يدي المصلي لا يكره وهو الختار وقد روى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)